محليات

رئيس الحكومة يطالب كلاً من محافظي طرطوس واللاذقية بعشرة مشاريع تنموية

خميس: الأولوية في المشروعات للقطاع الخاص ودور مجالس الإدارة المحلية إنجاح الخطط التنموية

حمود لـ«الوطن»: ركزنا على المشروعات التنموية لتحسين الخدمات والمستوى المعيشي

الوطن

عقد في رئاسة مجلس الوزراء أمس اجتماعاً بحضور وزراء الزراعة والنقل والإدارة المحلية والمالية والاقتصاد والصناعة والسياحة ومحافظي طرطوس واللاذقية للإضاءة على نسب التنفيذ في المشروعات والصعوبات التي تعترضها لتذليلها، وذلك في إطار المتابعة الدائمة للمشاريع التنموية التي أطلقها الوفد الحكومي في المحافظات.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) كلّف رئيس مجلس الوزراء خميس محافظي طرطوس واللاذقية بتقديم مقترحات لعشر مشاريع تنموية خاصة بكل محافظة تحقق تطوير البنية الاستثمارية والاقتصادية، وتحسن الواقع التنموي والخدمي فيها، مع إعطاء الأولوية في إقامة هذه المشروعات للقطاع الخاص الذي يعتبر شريكا أساسيا للحكومة في تحقيق عملية التنمية.

وطلب خميس من رؤساء اللجان الحكومية المكلفة تتبع تنفيذ المشروعات التنموية التنسيق مع المحافظين وهيئة التخطيط والتعاون الدولي وهيئة الاستثمار السورية لتقديم دراسة جدوى اقتصادية خلال ١٥ يوماً للمشاريع التي سيتم اقتراحها والحوافز المطلوب تقديمها لعرضها على مجلس الوزراء وإقرار ما يلزم بشأنها.

وتم الطلب من المحافظين إحالة المشروعات السياحية مباشرة على المجلس الأعلى للسياحة لدراسة الجدوى الاقتصادية منها وتقديم التسهيلات اللازمة لها انطلاقاً من الميزة السياحية التي تتمتع بها المحافظتان بما يوفر الوقت والجهد اللازم لإطلاقها.

وكشف خميس عن وجود خطة متابعة متكاملة للمشاريع الحكومية التي تم إطلاقها في المحافظات لتقييم نسب التنفيذ وتذليل الصعوبات التي تعترضها وتحقيق المواءمة بين المشروعات الإنتاجية الخاصة بكل محافظة لتتناسب مع الرؤية التنموية الشاملة التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها خصوصاً في ظل الظروف الراهنة التي تفرض البحث الدؤوب عن كل ما من شأنه خدمة عملية التنمية.

وأكد رئيس الحكومة أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به مجالس الإدارة المحلية في إنجاح الخطط التنموية في المناطق التابعة لها انطلاقاً من قدرتها على التوصيف الحقيقي لواقع هذه المناطق والقيم المضافة التي تتمتع بها وسبل استثمارها بالسبل الأمثل، لافتاً إلى ضرورة تفعيل عمل الوحدات الإدارية بشكل أكبر وتحميلها مسؤولية المشاركة في تحسين واقع المحافظات وتحديد الأنشطة الاقتصادية التي يجب استهدافها وفق الإمكانات المتاحة.

وتندرج المشروعات بدءاً من المشروعات متناهية الصغر والمشروعات المولدة للدخل كمشاريع تنمية المرأة الريفية التي تؤمن فرص العمل للأهالي والعمل المستمر على توسيع مظلة هذه المشروعات لتشمل شرائح جديدة وصولاً إلى المشروعات الصناعية والزراعية التي تم تخصيص الاعتمادات اللازمة لها.

وصرح وزير النقل علي حمود للوطن قائلا: ركزنا خلال الاجتماع على المشروعات التنموية (سياحة- خدمية- صناعية) بما يخدم جميع مناطق المحافظة ويؤمن فرص العمل لأبناء المحافظة، ويحقق إيرادات وعائدات للوحدات الإدارية مما يساهم في تحسين واقع الخدمات والمستوى المعيشي.

وأشار حمود إلى أنه تم سابقاً دارسة هذه المشروعات بالتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة ومحافظة طرطوس وراعينا توافر مصادر المواد الأولية واليد العاملة لكل مشروع في كل منطقة، وبما يضمن التنمية المتوازنة في المحافظة.

وأوضح وزير النقل أنه تم تحديد هذه المشروعات وفق أولويات ونتابع إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ليتم تأمين الاعتمادات اللازمة لها والمباشرة بالتنفيذ، منوهاً بأن أهم المشروعات التي يعول عليها لتحقيق التنمية في المحافظة هي مشاريع (تصريف الإنتاج الزراعي والتبغ والحمضيات والاستفادة من بقايا الزيتون والمنتزهات الشعبية ومنتجعات استشفاء طبية والصناعات الدوائية، ومعامل أقفاص الخضار والفواكه، والمسامك الشاطئية ومعمل العصائر).

هذا وكان وزير النقل رئيس لجنة تتبع تنفيذ المشروعات الحكومية في محافظة طرطوس قد قدم عرضاً حول نسب التنفيذ التي تم تحقيقها لجهة التوسع في المناطق الصناعية المقامة وطرح مناطق جديدة وإنجاز المخطط التنظيمي لمدينة الدريكيش، ووضع رؤية جديدة لواقع المدينة العمراني، والاعتماد على التوسع العمراني شاقولياً كبديل عن التوسع الأفقي لتنظيم الكورنيش البحري، والانتهاء من المشروعات الزراعية التي تم إطلاقها في المحافظة ودعم عملية التعليم من خلال زيادة عدد المدارس ودعم مشروع جامعة طرطوس، كما تم العمل على تشجيع الاستثمارات في المحافظة مع الفعاليات الاقتصادية وإحداث ٢٢ وحدة إدارية جديدة في المحافظة وتأهيل الكوادر الإدارية.

من جهته بين محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى لـ«الوطن» أن اختيار المشروعات سيتم بما يخدم المجمع الأهلي وبما يحقق التنمية المستدامة.

وأشار أبو سعدى إلى أنه تم معالجة كل المشروعات الاستثمارية المتعثرة في المحافظة في اجتماعات سابقة مع رئيس الحكومة خلال أكثر من اجتماع، منوهاً بأنه تمت إزالة كل المعوقات التي تواجه مشاريع القطاع العام، وتم التوجيه بمعالجة المعوقات التي تواجه مشاريع القطاع الخاص المتعثرة.

تشميل ٧ مشاريع استثمارية في السويداء بقيمة مليارين منذ بداية العام.. ومشاريع أخرى بانتظار تسهيلات خاصة

السويداء- عبير صيموعة

رغم التوجيهات الحكومية العديدة بأن يكون القطاع الخاص ورجال الأعمال شركاء حقيقيين وإيجابيين إلى جانب القطاع العام في الإعمار إلا أن قطاع الاستثمار في السويداء ما زال يعاني من العديد من الصعوبات والعقبات التي أدت إلى اصطدام المستثمرين بكثير من التشريعات ما سبب عرقلة مشاريعهم القائمة أصلاً.

وأكد عضو المكتب المختص في محافظة السويداء باسل الشومري وجود العديد من المشاريع الاستثمارية المتعثرة نتيجة تعدد الجهات المتدخلة بترخيص المشروع ومعاناتها من تعارض التشريعات والتنازع في السلطات، إضافة إلى عدم وجود مرونة في القرارات المتخذة سابقاً من الحكومة والتي من المفترض تعديل بعضها لتذليل جميع المعوقات والصعوبات التي تعترض هذه المشاريع.

وبيّن أن أهم المشاريع المتعثرة التنفيذ في المحافظة مشروع إنتاج السلع البلاستيكية ومشروع إنتاج الدقيق ومشتقاته اللذان يحتاجان إلى إعادة النظر في آلية عمل الجمارك وتأمين كمية الطاقة اللازمة لتشغيل المشاريع الصناعية، إضافة إلى مشروع تصنيع وتجميع عدادات الكهرباء والمياه والذي يحتاج بدوره إلى تأمين موافقة وزارة الدفاع على أن يصرح المستثمر أن الحكومة غير ملزمة بالمنتج يضاف إليها مشروعان لإقامة محطات وقود واللذان يتطلبان إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء بالسماح بإنشاء محطات وقود جديدة وخاصة أن المشروعين قد حصلا على جميع الموافقات سابقاً وتم استقدام الآلات الخاصة بهما، لافتاً إلى وجود مشروع صناعة الإسفنج الذي اصطدم بقرار عدم السماح بالعمل خارج المنطقة الصناعية.

ولفت إلى أن سبب توقف مشروع تدوير النفايات الصلبة في قنوات هو عدم وجود طريق يخدم الأرض المعدة له، علماً أن العقار مفرز لدى المصالح العقارية وله حق الارتفاق من العقارات المحيطة به وهي من أراضي أملاك الدولة مؤكدة ضرورة تخصيص المشروع بطريق تخديمي خاصة أن المشروع البالغة قيمته ١٥٠ مليوناً يعتبر من المشاريع الإستراتيجية للمحافظة التي تحتاجه للتخلص من مكبات النفايات الملوثة للبيئة، ومشروع لتربية الأبقار وتسمين العجول والذي ينتظر السماح بحفر بئر للتخديم، معتبراً أن الحل الوحيد والأنجع لتطوير جميع المشاريع الاستثمارية على ساحة المحافظة يتم عن طريق توحيد الجهة المسؤولة عن تشميل هذه المشروعات ومنحها الصلاحيات الكافية، إضافة إلى ضرورة إعادة النظر بكثير من القرارات الحكومية المتخذة سابقاً.

ولفت الشومري إلى أنه رغم تلك الصعوبات والمعوقات استطاع فرع الاستثمار في السويداء ومنذ بداية العام تشميل ٧ مشاريع برأسمال بلغ ١,٩ مليار ليرة بحيث توفر ما يزيد على ٣٢٠ فرصة عمل تضمنت المشاريع مشروعاً لإنتاج أكياس النايلون ومشروع الدهانات المائية والعبوات البلاستيكية للدهانات ومشروعاً لإنتاج صناديق وأنابيب وأدوات صحية وخزانات وأدوات منزلية بلاستيكية وعبوات وأكياس ورق وآخر للمقبلات الغذائية وهو الأعلى برأس المال والبالغ ٩٠٢ مليون.

وأشار الشومري إلى أن فرع الاستثمار في المحافظة استطاع خلال الفترة السابقة الحصول على تنظيم زراعي لثلاثة مشاريع لإنتاج الدراق الإيطالي، إضافة إلى توقيع عقد تأجير مكب النفايات الصلبة لمدينة السويداء مع مجلس المدينة لأحد المستثمرين لإقامة مشروع للنفايات الصلبة، كما تم البدء بتنفيذ مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية) إضافة إلى البدء بالعمل بمعمل البراعي لشركة جديدة بعد شرائه من المستثمر فضلاً عن البدء بمعمل لتصنيع عجينة التفاح والمكعبات الجافة.

بحر طرطوس ينتظر محطات المعالجة لحمايته من الصرف الصحي!

الشيخ لـ«الوطن»: ٢٧ منشأة سياحية خالفت في شهرين

راما محمد

كشف مدير سياحة طرطوس يزن الشيخ عن الانتهاء من تنفيذ خط الصرف الصحي الساحلي في المدينة، لعزل الصرف الصحي عن البحر، بانتظار وضع محطات المعالجة ومحطات الضخ والرفع لبدء العمل فيها.

وبين الشيخ في حديثه لـ«الوطن» أنه وقبل الحرب كان لمدينة طرطوس دراسات لإنشاء محطات معالجة للصرف الصحي لكامل الساحل، إلى جانب مشروع الخط الساحلي للصرف الصحي الذي جرى تنفيذ جزء كبير منه لعزل الصرف الصحي عن البحر، لكن ومع دخول البلاد سنوات الحرب توقف العمل بهذه المشاريع، ليجري إعادة إحيائها العام الماضي وإعطاء أمر المباشرة لشركات أجنبية بتنفيذ محطات معالجة في كل من طرطوس واللاذقية، منوهاً بأن هذا الحل يعتبر جذرياً للمشكلة إلا أنه لا يمكن التحكم بالعامل الزمني لإنجازه، مضيفاً: الصرف الصحي قديماً كان يصرف مع مجاري الأنهار التي تصب في البحار، إلا أنه وقبل ٥٠ عاماً لم يكن هناك اكتظاظ سكاني ومن ثم لم يكن التلوث ظاهراً، بعكس ما هو عليه الآن، مؤكداً أن أي مدينة ساحلية في العالم تعاني من هذه المشكلة.

وفي سياق آخر كشف مدير سياحة طرطوس عن تنظيم ٢٧ ضبطاً بحق منشآت سياحية مخالفة خلال الشهرين الماضيين توزعت بين عدم الإعلان عن أسعار وإقامة حفلات فنية من دون ترخيص ومخالفة تعليمات وزارة السياحة وأصول الترخيص وغيرها، مشيراً إلى إغلاق منشأة واحدة خلال نفس الفترة، على حين وصلت عدد الشكاوى الواردة للمديرية إلى ٤ شكاوى.

وعن منتجع بلو بي، بين الشيخ أن الليلة في المنتجع تتراوح بين ٢٠ إلى ٣٥ ألف ليرة، مشيراً إلى أنه ونظراً لوجود المنتجع في منطقة ساحلية تشمل ٣ مواقع لشواطئ مفتوحة يحصل بعض الضغط على المنطقة في أيام الجمعة ما يسبب مشكلة في تجمعات القمامة، مؤكداً أن المشكلة يجري تداركها على الفور أيام السبت.

ولفت إلى أن الطريق الواصل للمنتجع عبارة عن أوتستراد اضطرت مؤسسة الهاتف للحفر في الجهة اليمنى منه لوجود عطل في خط الهاتف العام الماضي وحتى الآن لم يجر إعادة تعبيد الطريق، مشيراً إلى أن الموضوع يتبع لمجلس مدينة طرطوس ولكن كان من المفترض على مؤسسة الهاتف أن تعيد تعبيد الطريق، متعهداً بمخاطبة مجلس مدينة طرطوس ومؤسسة الهاتف بخصوص المشكلة.

وأكد الشيخ أن أسعار الشركة السورية للنقل والسياحة يجب أن تكون منافسة وأقل من غيرها من المنشآت؛ كونها أداة تدخل إيجابي في السوق المحلية، نافياً تقاضي منشآت الشركة في المدينة (منتجع بلو بي وفندق دريكيش) أسعار زائدة عن الأسعار المحددة من قبل وزارة السياحة، منوهاً بعدم ورود أي شكاوى عن منشآت الشركة، لافتاً إلى أن أسعار آجار الشاليهات في المدينة لليلة الواحدة تتراوح بين ٢٠ إلى ٥٠ ألف ليرة حسب حجم الشاليه وموقعه والخدمات الملحقة به.

وأوضح أن تقاضي ٥٠ ألفاً كأجرة للشاليه يحصل ضمن الأعياد وخلال العطل؛ كونه يحق لأصحاب المنشآت رفع السعر ٢٥ بالمئة خلال الأعياد و٢٠ بالمئة خلال موسم الصيف، مشدداً على ضرورة الحصول على الفاتورة من المنشآت السياحية ليتمكن صاحب الفاتورة من تقديمها في حال تعرض لغبن في السعر، منوهاً بإمكانية إرسال الفاتورة للمديرية عبر الواتساب من دون الحاجة للتقدم بشكوى أو الحصول على اسم الشاكي للتحرك وأخذ الإجراءات المناسبة في حال المخالفة.

ما هي قصة رغيف الخبز في الغاب؟!

مدير فرع حبوب حماة: فوجئنا بالطحين مجبلاً وتم خلطه بـ٦٠ بالمئة من دقيق مطحنة سلمية والكميات المخزنة لا نستطيع إتلافها

دمشق - محمود الصالح
حماة - محمد أحمد خبازي

كما يبدو لم يعد رغيف الخبز خطاً أحمر في محافظة حماة، وتحديداً في ريفها الغربي الذي تستجر مخابزه العامة والخاصة دقيقها التمويني، من مستودع السورية للحبوب في مطحنة كفربهم، الذي ينتج عنه رغيفٌ غير صالح للاستهلاك البشري، وإن استهلكه المواطنون فيكون ذلك على مضض لأنهم لا يجدون عنه بديلاً، ومكرهون لا أبطالاً!. هذا حال لسان العديد من المواطنين الذين اتصلوا بـ«الوطن» يشكون سوء حال رغيفهم المنتج في أغلبية مخابز منطقة الغاب العامة والخاصة، التي يرد إليها الدقيق من مطحنة كفربهم مجبّلاً كالصخر، وقالوا: رغيفنا لا يصلح حتى علفاً للحيوانات، ومع ذلك نضطر لأكله لأننا غير قادرين على شـــراء خبز سياحي.

مصدر في التجارة الداخلية بحماة فضّل عدم ذكر اسمه، أكد أن الدقيق التمويني الذي تستجره مخابز المنطقة المذكورة هو من مطحنة كفربهم، ورغم سوئه فهو ضمن المواصفات القياسية السورية للدقيق، ولكنه يحتاج إلى خلط بدقيق منتج بمطحنة سلمية بنسبة ٣٠ بالمئة، و ٣٠ بالمئة من مطاحن أخرى ما يعدل الأمر ويجعل الرغيف مقبولاً. وعن الدقيق المجبّل المورد إلى منطقة الغاب، قال: الأمر يتابع على أعلى مستويات، وثبتنا الحالة بوثائق رسمية وعزلنا الكميات المجبلة على طرف وأرسلنا عينات منها للتحليل، وتم تكليف لجان تفتيشية للتحقيق بموضوع الدقيق وتم اتخاذ إجراءات احترازية، وهناك معالجات، والخبز صار بمخبز السقيلبية جيداً. وأكد المصدر أن كل الإجراءات القانونية ستتخذ بحق المسؤولين عن هذا الدقيق، والمسألة مسألة أيام فقط.

من جانبه قال مدير فرع السورية للحبوب بحماة عزمي باكير رداً على أسئلة «الوطن» حول هذا الدقيق الفاسد: الدقيق مخزن بمستودع مطحنة كفربهم قبل تكليفنا بمهمة إدارة السورية للحبوب، وهو مركز رئيسي لتوزيع الدقيق على كل مخابز المحافظة، ويرد إليه دقيق من المطاحن العامة والخاصة بالمحافظة، وقد تم توزيعه منذ بداية الشهر الثاني للمخابز، ولما فوجئنا بأنه مجبل قمنا بفرزه، لافتاً إلى أنه يتم خلط المجبل بـ٦٠ بالمئة من دقيق مطحنة سلمية فالكميات المخزنة لا يمكن إتلافها. وأوضح أنه عند الانتهاء من كل الكميات المخزنة لن يتم استلام دقيقاً إلاَّ من مطحنة سلمية وسيكون كل الدقيق الموزع لمخابز المحافظة من نوعية جيدة، وبمواصفات واحدة، والخبز المنتج سيكون ممتازاً.

مدير عام شركة المخابز جليل إبراهيم قال: الدقيق المخالف للمواصفات الذي يتم الحديث عنه في حماة كان لمرة واحدة ولسيارة واحدة، وتمت إعادته إلى المصدر، وهناك تعاون كبير من قبل السورية للحبوب في هذا الجانب، واللجنة التي شكلت كانت من فرع المخابز في حماة وليس من الإدارة العامة، ويمكن أن يكون السبب هو أن مطحنة كفربهم قديمة وتجهيزاتها الفنية مستهلكة، لكن لا مشكلة في اليد العاملة والدليل أن إنتاج مطحنة السلمية جيد جداً، وبالتالي يتم خلط الطحين لتحقيق التوازن في النوعية، ونعتقد انه بعد تشغيل مطحنتي تل كلخ في حمص وام الزيتون في السويداء لن تكون هناك مشكلة ضغط في الطاقة الطحنية، مضيفاً: ثمة تفاهم كبير بيننا وبين السورية للحبوب بإعادة أي كمية من الدقيق غير مطابقة للمواصفات، ولكن نحن اقتصاديا مضطرون للاستفادة من مطاحن القطاع العام لتجنب الطحن لدى القطاع الخاص لتوفير أجور الطحن.

> مدير عام شركة المخابز: الدقيق المخالف للمواصفات في حماة تمت إعادته للمصدر

> مدير عام الحبوب: سيتم تغريم فريق العمل المعني بأجور النقل وقيمة الطحن المخالف للمواصفات

وأضاف إبراهيم: إن الوضع الفني لأغلب مخابز القطاع العام مشابه لوضع المطاحن بسبب عدم وجود قطع تبديل، والخبز في حماة بشكل عام مقبول لكن مناطقياً نحن غير راضين عنه وخصوصا في السقيلبية هناك خلل بسبب عدم إمكانية الرقابة على الإنتاج ليلاً، لأن أي لجنة تكلف بمراقبة الإنتاج ليلاً لا تستطيع الذهاب بسبب الوضع الأمني كونها منطقة تماس، وجميع المخابز تعمل في الليل بسبب الظروف الاجتماعية لليد العاملة فيها، والآن يتم العمل على تجهيز مخبزين في شطحة وعين الكروم وسيتم وضعهما في الإنتاج قريباً، حينها سيكون الوضع أفضل مما هو عليه الآن.

المدير العام للسورية للحبوب يوسف قاسم قال: نحن وجهنا المطاحن بعدم شحن أي كمية طحين غير مطابقة للمواصفات ومعالجتها ضمن المطحنة، وفي حال شحن أي كمية مخالفة سيتم تغريم فريق العمل المعني بذلك بأجور النقل وقيمة الطحن، كذلك طلبنا من المخابز العامة والخاصة عدم استلام أي كمية طحين مخالفة للمواصفات.

وأضاف: اليوم نعمل على تحسين واقع المطاحن، وتم تشكيل لجنة فنية لدراسة وضع جميع المطاحن البالغ عددها ٢٣ مطحنة وتوصيفها فنيا وتقديم المقترحات اللازمة وخلال ١٠ أيام ستكون هناك نتائج في هذا المجال. وبهدف إجراء الصيانة للمطاحن ونظرا للحصار الاقتصادي فقد تم إيجاد البدائل في التجهيزات، وهناك خطة واضحة لعمليات الصيانة تستمر لمدة شهرين، علماً أن الكمية التي يتم طحنها يوميا بحدود ٥٥٠٠ طن من الحبوب.